

التحديات التي تواجهها جمعية حماية العمال الوافدين (MWPS) في تقديم العون الإنساني للعمال والحدادات

- نقص قوانين العمل لحماية العاملين في القطاع المنزلي: هذا القطاع يقع كلية خارج نطاق قوانين العمل في مملكة البحرين. لذا فإن العمال في القطاع المنزلي هم الأضعف والأكثر عرضة للظلم والاستغلال.
- الاستغلال من قبل وكالات التوظيف الغير دقيقة في عملها في كل من البلاد المرسله والمستقبله: منذ اللحظة الأولى لدخولهم البلد يعرف كفلاء هؤلاء العمال ووسطائهم والمستفيدين من خدماتهم أن هؤلاء العمال في القطاع المنزلي ليس لديهم فرصة للجوء لقانون هذا البلد. يدفع العمال مبالغ طائلة من المال للوكلاء في بلادهم لتأمين وظيفة لهم في الخليج. وعند وصولهم يحشدون في مكاتب هؤلاء الوكلاء ويظلون كذلك لأيام أو أسابيع قبل إرسالهن للعمل في أحد البيوت. ثم بعد ذلك لا يبذل أي مجهود لمتابعة رفاهية العاملات الاتي يتردين منطقياً في ثنايا هذا النظام لكي يظهرن بعد عدة أشهر مضروبات ضرباً مبرحاً تاركاً على أجسادهن وعواطفهن وعقولهن قروحاً دائمة.
- تعريف "الهارب": لقد عانى العمال الذين "هربوا" من كفلائهم الظلم والاستغلال بأشكال متعددة لعدة أشهر. يظهر الظلم في العديد من الطرق مثل عدم دفع الراتب لعدة أشهر؛ والخصومات الظالمة والغير مبررة من رواتبهم الضعيفة بطبيعة الحال (متوسط راتب العاملة في القطاع المنزلي بدوام كامل هو 40 دينار بحريني ما يعادل 106 دولار أمريكي تقريباً في الشهر) والضرب الجسدي وعدم الحصول على وقت للترفيه أو إجازة من العمل وتلقي أوامر بالخدمة لدى الأسر الممتدة أو الأسر الكبيرة المتصاهرة بدون أية مبالغ إضافية وعدم الحصول على ما يكفي من الطعام أو أية عناية طبية وفي حالة النساء يوجد غالباً الاستغلال الجنسي. على الرغم من ذلك لا تبذل الجهود لفهم لماذا "هرب" هؤلاء العمال. وإذا أبلغ عنهم الكفيل السلطات يتم تسجيلهم "هاربون" على الفور! كما أن العامل "الهارب" الذي يرفع قضية ضد ما يعانيه من ظلم أو عدم دفع الراتب إلخ لدى سفارة بلده/بلدها أو لدى وزارة العمل لا توضع في الاعتبار ويتم إيداعهم الحجز حسب الإجراءات الحالية ويؤخرون أو يحبسون ومن ثم يرحلون في النهاية.
- كفالة العمال: إن قواعد الكفالة الحالية تعطي "الكفيل" سلطات حصرية وشاملة على العمال المكفولين بواسطته. المشكلة الرئيسية هي في أن الكفيل عليه فقط أن يبلغ عن هرب العامل لديه وبالتالي فإن القانون يتبعه في حين يجرم العامل من أي دعوى قانونية أو لجوء للقانون. حيث يتم حبس العامل بشكل قسري وتوقيع عقوبة الغرامة الهائلة عليه وتعريضه للخسارة وفي النهاية ترحيله

- البطء في إجراءات التقاضي : إن عجلة العدالة تدور ببطء في معظم البلدان والبحرين ليست استثناءً من ذلك. فالعديد من القضايا المرفوعة من قبل العمال بسبب الغش وسوء المعاملة والظلم وانتهاكات العمل وحقوق الإنسان وانتهاكات القانون يستمر التداول فيها في المحاكم بلا نهاية.

وفي أثناء فترة التقاضي يمنع العامل من ممارسة اي عمل بديل ولا تتوفر لديه سبل الإعاشة. هذا يؤدي إلى عواقب سلبية في بيوتهم حيث لا يكونون قادرين على إرسال أية أموال إلى أسرهم التي تعتمد عليهم اعتماداً كلياً. وبالتالي يضطرون للقبول بمدفوعات ضئيلة او حتى إلى التنازل عن جميع حقوقهم من أجل استعادة جوازات سفرهم من كفيلهم الأصلي والعودة خالين الوفاض إلى بلادهم! وكتيجة لذلك فإن النظام يستثمر بكل ذكاء من قبل الكفلاء. إن العامل الذي يكون قد سقط بالفعل في هوة الديون وخيبة المل يصبح ضعيف للغاية من الناحية العاطفية لذا فقد ظهر الميل إلى الاكتئاب العقلي والانتحار بين هذه الفئة من العمال بشكل متنامي.

- نقص عدد مفتشي الأمن في وزارة العمل : لا يوجد العدد الكافي من مفتشي الأمن في وزارة العمل للفتيش على المصانع ومواقع الإنشاءات للتأكد من استيفاء جميع معايير الأمان. الفحص المنتظم يمكن أن يقي من الحوادث الصناعية والتي ينتج عنها أحياناً إما الموت المفجع أو الإعاقة الدائمة / الجزئية للعامل. كما أنه في الغالب لا يتم الإبلاغ عن الحوادث التي تقع في مكان العمل للسلطات المختصة ولا حتى لسفارة العامل الوافد المصاب. وفي عدد من الحالات لا يتلقى العامل التعويض الكافي كما حددته قوانين العمل.

- معسكرات عمل غير صحية ودون المستوى توفر السكن للعمال : لا تفي معسكرات العمل التي يسكنها العمال بالمستويات المقبولة صناعياً. عنابر مزدحمة وعدد قليل من دورات المياه والحمامات بالإضافة إلى مطابخ قذرة أو غير موجودة بالمرّة؛ كل هذا يمثل القاعدة غالباً أكثر من الاستثناء. إن المعسكرات التي تؤوي هؤلاء العمال يجب أن تفي بالمعايير المقبولة للصحة وبالخدمات والتسهيلات الأساسية المحددة. يجب الإلتزام بهذه المعايير الدنيا وتقديمها جبراً من قبل جميع الشركات الذين يسكنون عمالهم في مثل هذه المعسكرات. كما أن التفتيش المنتظم من قبل وزارتي العمل والصحة سوف يقطع شوطاً كبيراً في تحسين الظروف المعيشية لمعسكرات العمل هذه.